المشروعية القانونية لتطبيق التوازن التنافسي
علي بطولة الدوري العام المصري لكرة القدم

م.م / سمير عبد اللطيف مصطفي محمد *
م.م / محمد السيد عكاشة عبد الرحيم **

مقدمة البحث :

شهدت جمهورية مصر العربية خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات مختلفة مست كافة المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية والرياضية ، حيث إن المتتبع لمجريات الأحداث يستطيع أن يدرك بكل بساطة أن مصر الآن تمر بمرحلة تغيير وانتقال هامة في تاريخها المعاصر قد تؤثر علي هيكل ونسق المجال الرياضي إلي الحد الذي يبرر القول بأننا نعيش عالم جديد يهتم بالرياضة .

كما يتميز عصر المعرفة الذي نعيشة بسمات جديدة تجعلة منفرداً ، فأدت ثورة المعرفة في الإدارة إلي ظهور مفهوم التميز بمعني إنجاز نتائج غير مسبوقة تتفوق بها عن كل من ينافسها بجانب الجودة الفائقة والتي لا تترك مجالاً للخطأ كي يتحقق تنفيذ الأعمال تنفيذاً صحيحاً وتاماً من أول مرة ، فالإدارة الحديثة أصبح لزاماً عليها أن تتميز بالقدرة علي التكييف مع التغيير المستمر والتطور المتنامي في مختلف مجالات الحياة في المجتمعات المختلفة ، وذلك من خلال اكتسابها لأنماط تنظيمية مرنة ومتداخلة وبما يتناسب مع طبيعة العمليات والأدوار التي تؤديها . (٨ : ٢٣)

ومع تطور الحياة في أغلب بقاع الأرض وتغير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإنتشار التعليم بما يصاحبه من شيوع للحرية وإحترام حقوق الإنسان وتقديره ، إنتشرت الأندية وتعددت تصنيفاتها وبالتالي تباينت أنشطتها وتنوعت حتي شملت أغلب إهتمامات وحاجات الإنسان ، ومن بين هذه الحاجات ممارسة النشاط البدني ، وبذلك أنشئ الإنسان الأندية الرياضية كأندية متخصصة حيث إقتصرت علي النشاط الرياضي كنشاط رئيسي والنشاط الاجتماعي كنشاط موازي لايمكن الإستغناء عنه بإعتبار أن الرياضة ظاهرة اجتماعية . (٣ : ٣٥ – ٣٩)

فالرياضة أصبحت نشاط وخبرة وعمل تجاري يركز علي اللياقة أو الترويح أو الألعاب الرياضية أو قضاء وقت الفراغ ، فلم تعد الرياضة مجرد تسلية أو ممارسة من أجل شغل وقت الفراغ بل أصبحت جميع الألعاب الرياضية وخاصة رياضة كرة القدم صناعة وتجارة تهدف إلي تحقيق الربح من اجل التطوير المستمر للرياضة . (٤ : ١٩) (٥ : ٦)

* مدرس مساعد - بقسم الإدارة الرياضية والترويح – جامعة بورسعيد
** مدرس مساعد - بقسم العلوم التربوية والنفسية والإجتماعية – جامعة بورسعيد

وتعد كرة القدم من أكثر الألعاب شعبية ، فلم يعد لاعب كرة القدم ينظر إلي هذه الرياضة علي أنها لعبة أو مجرد هواية أو وسيلة للتسلية أو للتنمية البدنية ، بل ينظر إليها بمفهومها الاقتصادي فقد أصبح لكل شيء ثمن فهو يطالب دائماً بثمن لعبة وانتصاراته وإمتاعه للملايين ، لذلك فأن لعبة كرة القدم المصرية في حاجة إلي ثورة لكي تنهض من كبوتها وتنطلق نحو العالمية لتصل إلي مستوي المنتخبات الأوروبية والأداء المتميز وذلك من خلال توفير الإدارة المتخصصة والمحترفة مما يتناسب مع النهج الاقتصادي للأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية .

تعتبر المنافسة الرياضية Sport Competition من العوامل الهامة والضرورية لكل نشاط رياضي ، سواء المنافسة مع الذات أو المنافسة في مواجهة العوامل الطبيعية أو المنافسة في مواجهة منافس وجهاً لوجه أو المنافسة في مواجهة منافسين آخرين وغير ذلك من أنواع المنافسة الرياضية ، فالمنافسة بصفة عامة هي موقف تتوزع فيه المكافآت بصورة غير متساوية بين المشتركين أو المتنافسين ، ويختلف هدف كل منافس عن الآخر ويتعارض معه ، فالمنافسة الرياضية هي موقف أو حدث رياضي محدد بقوانين ولوائح وأنظمة معترف بها ، وفيها يحاول اللاعب الرياضي أو الفريق الرياضي إظهار وإبراز أقصي ما لديه من قدرات ومهارات واستعدادات كنتيجه لعمليات التدريب المنظمة لمحاولة تحقيق النجاح أو الفوز علي منافس ، أو لمحاولة تحقيق مستوي الأداء الموضوعي المتوقع من اللاعب أو الفريق الرياضي . (٩ : ٢٨ ، ٢٩)

فالمنافسة تلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف الألعاب الرياضية ، ويكون الفوز هو الهدف الأساسي الذي يحاول كل لاعب أو فريق إحرازه ، والمنافسة تدعو إلي بذل الجهد لنيل التفوق سواء كان التفوق مهارياً أو خططياً أو بدنياً ، فالمنافسة شكل منظم لمواجهة نشاط تنافسي طبقاً لقواعد محددة مسبقاً ، وتزداد الدافعية فيها من خلال حماس المشاركين أو المنافسين والرغبة في الفوز ، وتوجد ثلاث مواصفات لإحداث المنافسة وهي (قواعد وشروط تنظيم المنافسة – تواجد المنافسين – تواجد الحكام).

وأهم أسس المنافسة هي الشروط التي تضمن الحد الأدني من تساوي الفرص للمشاركين في المنافسة ، وكذلك تساوي فرص الفوز لكل المشاركين وفقاً للقواعد المحددة ، وتوضح القواعد التي يجب تحديدها بدقة أسلوب الأداء المسموح به والجزاءات والعقوبات والأجهزة والأدوات المستخدمة وطرق وأساليب التقويم ، فالمنافسة في المجال الرياضي تعتبر ضرورة هامة لتحقيق الرقي والتطور في جميع الأنشطة الرياضية حيث أن الرياضة بدون منافسة لاقيمة لها ، فهي تعد بؤرة الاهتمام ومحكاً رئيسياً لإتاحة الفرص لظهور القدرات والمهارات الفردية والجماعية . (٧ : ٣٦٤ ، ٣٦٥)

ويعد التوازن التنافسي في المجال الرياضي هو كافة الضوابط التي تعمل علي تحقيق المساواة بين الفرق الرياضية المتنافسة من خلال السياسات والإجراءات التي تضمن إدارة المنافسات بصورة آمنة في ضوء اللوائح والاستراتيجيات الثابتة التي لا يتم تغيرها بتغير مجالس إدارات المؤسسات الرياضية ، كما أنه يعد نظام مستحدث لإدارة المنافسات بفكر ومفهوم اقتصادي من خلال منظومة شاملة لجميع عناصر المنافسة (النادي – اللاعب – المدرب – الحكم) ، وهو بذلك يعد وسيلة تعمل علي تحقيق العدالة بين الفرق الرياضية لتأمين حقوق الأندية واللاعبين أثناء المنافسات .

مشكلة البحث وأهميته :

تكمن مشكلة البحث الرئيسية في كونها تعالج قضية اقتصادية تتمثل في تقدير التوازن التنافسي بين فرق الدوري المصري لكرة القدم سواء كانت فرق تنتمي لمؤسسات حكومية أو أندية جماهيرية ، حيث زيادة المعدلات الاقتصادية المرتبطة بهذا الدوري من شراء لاعبين قارب علي المليار جنية سنوياً ، ومكافآت للمدربين قاربت علي النصف مليار جنية سنوياً ، وحجم رعاية رياضية كبير ، وبيع تذاكر المباريات ، وحجم صناعة يرتبط بمتطلبات رياضة كرة القدم ، الأمر الذي يمثل مستوي اقتصادي سنوي لكرة القدم المصرية يتخطي أربع مليارات جنية سنوياً .

كما أن التفاوت الكبير بين الأسعار السوقية للاعبين في الأندية الرياضية الكبرى ونظرائهم من الأندية الرياضية الأخرى الأقل مستوي من الناحية الفنية يمثل تباعداً اقتصادياً كبيراً الأمر الذي يخل بمبدأ المساواة في التنافس ، كما أن عدم المساواة بالإيرادات والنفقات الخاصة بهذه الأندية يمثل مشكلة إدارية كبيرة وخاصة للأندية الأهلية التي يفرض عليها شراء لاعبين بأسعار مرتفعة ، وذلك من أجل المنافسة في ظل ارتباط هذه الأندية بقاعدة جماهيرية كبيرة ، وفي نفس الوقت تعاني هذه الأندية من ندرة الإيرادات المالية الخاصة بها ، وعلاوة علي ذلك تأتي أندية المؤسسات بحجم من الإيرادات المالية الكبيرة والثابتة ، وبقلة مالية في نسبة المبالغ المخصصة لشراء اللاعبين في ظل قاعدة جماهيرية قليلة جداً .

وأصبحت الأندية الأهلية (الجماهيرية) ذات الشعبية الكبيرة في مصر تواجه منافسة نظيراتها التابعة للشركات ، والتي تعمل علي انتزاع زمام الأمور والسيطرة علي البطولات المحلية من خلال استفادتها الكبرى من التمويل الذي تحصل عليه مقارنتاً بالأندية الأخرى ، وتواجه خطر الخروج من مسابقة الدوري العام لكرة القدم ، حيث تحولت كرة القدم إلي نشاط اقتصادي أسفر عن ميلاد فرق تابعة لشركات تجارية .

وبعد أن تلقي الاتحاد المصري لكرة القدم خطاباً رسمياً من الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) يفيد بأن المهلة الممنوحة لدول إفريقيا لتطبيق نظام دوري المحترفين تنتهي الموسم القادم ويبدأ التطبيق في

موسم ٢٠١٢/٢٠١٣م وهو موعد لايقبل الجدل نظراً لأن إفريقيا تأخرت في التطبيق عن أسيا التي تنظم دوري المحترفين للعام الثالث علي التوالي ، ولذلك دعي الإتحاد الدولي لكرة القدم إلي وضع اشتراطات محدده لتطبيق دوري المحترفين وذلك لكي تصبح كل الدوريات المتعلقة بكرة القدم علي درجة محدده من التساوي والتي تتمثل في خمس معايير رئيسية هي : النادي – اللاعب – المدرب – الحكم – الجهاز الإداري والطبي . (١٦)

ومن بين شروط دوري المحترفين عدم تدخل الحكومة في إدارة الدوري وأن تكون الجهة المنظمة للدوري كياناً قانونياً منفصلاً تابعاً لاتحاد الكرة وأن يكون لها بنية إدارية تنظم المنافسة والتسويق والإعلام والشئون المالية وأن يكون ممثلوا اتحاد الكرة والأندية والإدارة العليا للدوري في الجهة العليا لصنع القرار للدوري ، وأن يكون رئيس مجلس الإدارة متفرغاً ، وأن يكون للدوري مراجع للأرباح والخسائر وميزانية مستقلة ، وأن يكون له مراقب للحسابات . (١٧)

وفي ضوء المكاتبات التي تمت بين الاتحاد المصري والاتحاد الدولي لكرة القدم اصبح من الضروري اعادة النظر في مواكبة التطور وتطبيق النظم المستحدثة لإدارة المنافسات الرياضية ، ومن ثم وضع آليات للتوازن التنافسي للدوري العام المصري لكرة القدم في ظل النهج الاقتصادي للأندية الرياضية ، الأمر الذي دعي الباحث إلي مناقشة قضية التوازن التنافسي التي تحقق المساواة بين الفرق الرياضية المختلفة ، كما يسعى لدراسة هذه الظاهرة من خلال أبعادها المختلفة سواء كانت الاقتصادية أو قانونية أو فنية ، حيث يعطي ذلك دلائل كبيرة علي تحليل كافة الآثار المرتبطة بمسابقة الدوري المصري لكرة القدم من خلال القدرة المؤسسية والتغيرات التنظيمية وحجم الحضور الجماهيري والرعاية والدعاية الإعلانية .

<u>وتكمن أهمية البحث في النقاط التالية :</u>

تعد الدراسة من الدراسات الحديثة في مجال الإدارة الرياضية والتي تتماشى مع تداعيات القرن الحادي والعشرين ، وبالرغم من تعدد الدراسات المرتبطة التي تناولت الاقتصاد في المجالات المختلفة إلا أنها لم تتعرض أي منها إلي دراسة الضوابط الاقتصادية والمؤسسية والجماهيرية والقانونية التي تضمن تحقيق التوازن التنافسي بين الفرق الرياضية .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلي تطبيق التوازن التنافسي في المجال الرياضي ، وذلك في ضوء التشريعات والقوانين التي تعمل علي تنظيم الدوري العام المصري لكرة القدم .

الدراسات المرجعية :

١. دراسة جوليو ديل كورال Julio del Corral (٢٠٠٩م)(١٣) بعنوان التوازن التنافسي وعدم التأكد من نتائج المباريات في مسابقات (الجراند سلام) للتنس – تاثير نظام زيادة عدد مستويات المسابقة والنوع (لاعب – لاعبة) وسطح الملعب ، واستهدفت الدراسة اختبار إذا ما كان زيادة عدد اللاعبين بناءاً علي زيادة عدد مستويات البطولة من ١٦ لاعب – ٣٢ لاعب وذلك في سلسلة منافسات (الجراند سلام) للتنس سيؤدي إلي انخفاض مستوي التوازن التنافسي في هذه المسابقات ، وللتوصل لهذه النتائج فأن الباحث قام بتطبيق مقياسين متبادلين للتوازن التنافسي في مسابقات بنظام (خروج المغلوب) وذلك بناءاً علي أداء اللاعبين المشاركين في نظام (زيادة عدد مستويات المسابقات) وبالمثل يرصد البحث الفروق في مستوي التوازن التنافسي والذي يرجع إلي النوع (لاعب – لاعبة) وسطح الملعب ، وبالإضافة إلي استخدام بيانات مستقاه من مباريات (الجراند سلام) في الفترة من ٢٠٠٥م – وحتي ٢٠٠٨م ، فإن الدراسة قامت بتحليل المحددات المتعلقة بمستوي (عدم التأكد من النتائج) المتعلقة بالفترة قبل وبعد المبارة وذلك بإستخدام نماذج الاحتمالات في ظل شروط معقولة ومنطقية فإن تقاسم العوائد المالية لرسم دخول المباريات الرياضية بين الفرق سينجم عنها منافسة غير متكافئة ، فمثلاً سينخفض مستي التوازن التنافسي ، وهذه نتيجة لها استدلالات هامة بالنسبة للمسئولين عن الاتحادات والمشرعين الذين يميلون إلي تصور أن إجراءات تقاسم العوائد المالية ستؤدي بالضرورة إلي تحسين مستوي التوازن التنافسي .

٢. دراسة ترافس لي Travis Lee, (٢٠١٠م)(١٥) بعنوان التوازن التنافسي في الدوري الوطني لكرة القدم في أعقاب الاتفاقية الجماعية الموقعة في عام ١٩٩٣م ، واستهدفت تناول القضايا المتعلقة بالتوازن التافسي ، فهي تميل إلي الاعتقاد بأنه لايوجد تأثير يعتد به ويمكن أن يحدث التغيير البنيوي للمسابقات الرياضية – مثل التغيير في قواعد مسابقة الدوري – وذلك علي تساوي الفرص بين الفرق ، وعلي أي حال فإن اتفاقية (١٩٩٣م) الجماعية (CBA) بين مالكي دوري كرة القدم الوطني واللاعبين قد تضمنت نواحي مبتكرة متعددة ، والتي ربما يتوقع لها أن تحدث تأثيراً علي مستوي التوازن التنافسي ، وهذه الدراسة تعمل علي قياس مستوي التوازن بين الفرق في الموسم الواحد بحيث يتم قياس تأثير النسبة المئوية لحالات الفوز في الموسم السابق علي النسبة المئوية لحالات الفوز في الموسم الحالي ، وقد توصلت النتائج إلي أن اتفاقية (CBA) ١٩٩٣م كان لها تأثير علي زيادة

مستوي التوازن التنافسي ، واختبار العلاقة بين كل من التفاوت في الدخل بين الأندية ومستوي التوازن التنافسي وعدد الحضور في مباريات كرة القدم الإنجليزية للمحترفين ، كما أن التفاوت في الدخل بين الأندية يتزايد ومستوي التوازن التنافسي يظل ثابتاً إلي حد ما ، كما أظهرت النتائج أيضاً أن عدد الحضور في مباريات كرة القدم الإنجليزية ليس له علاقة بمستوي التوازن التنافسي ، وذلك لأن التفاوت في الدخل بين الفرق يأتي بشكل أساسي من المقارنة بين المجموعات داخل المسابقة ، وليس من المقارنة بين الفرق داخل المجموعة الواحدة .

٣. دراسة هيلمت دنيل ، ومارتن جروسمان ، وماركوس لانج Helmut M .Dietl, Martin Grossmann , and Markus Lang (٢٠١١م)(١١) بعنوان التوازن التنافسي والمشاركة في الدخل المالي للمنافسات في الاتحادات الرياضية مع وجود فرق تتجه لتعظيم الاستنادة المالية ، واستهدفت الدراسة بناء نموذج مقترح للمنافسات الرياضية في الاتحادات الرياضية للمحترفين والتي تقوم أنديتها بالعمل علي تعظيم زيادة إجمالي الأرباح والمكاسب (تعظيم النفع والفائدة Utility Maximization) ، ويقوم النموذج المقترح بتحليل سلوك بعض الأندية المتجهه نحو الفوز المستمر يؤثر علي الاستثمار في المواهب الرياضية ، وأيضاً يؤثر علي التوازن التنافسي وأرباح الأندية ، بالإضافة إلي ذلك وعلي العكس النماذج التقليدية ، فأن الباحث يظهر من خلال هذا البحث أن تقاسم الأندية ومشاركتها في الدخل المالي للمباريات لايعني دائماً إنخفاض الدافع للاستثمار لدي الأندية ، كما تحدد الدراسة تأثيراً جديداً لمبدأ مشاركة الأندية ويطلق علي هذا (زيادة حدة التأثير) ، فأن مبدأ مشاركة الأندية في عوائد المنافسات يحسن الدوافع الاستثمارية ، ويزيد التوازن التنافسي في المسابقات ، إلي أن طبيعة النشاط الرياضي تحتم أن يكون المتنافسين ذو قدرات متساوية تقريباً إذا أردنا للنشاط الرياضي أن يكون ناجحاً علي المستوي المالي .

٤. دراسة نيل لونجي ، ونيلسون .Neil Longiey, Nelson j (٢٠١٢م)(١٤) بعنوان تأثير مسابقات المباريات الفاصلة علي نتائج التوازن التنافسي في بطولة (NHL) ودوري كرة السلة الأمريكي (NBA) ، واستهدفت الدراسة أن معظم البحوث في مجال التوازن التنافسي بالمسابقات الرياضية في أمريكا الشمالية تدرس نتائج مباريات الموسم المنتظم العادي فقط ولاتتجه إلي تحليل التأثيرات المحتملة للمباريات الفاصلة التي تقام بعد نهاية الموسم العادي ، وقد قامت هذه الدراسة بتناول هذه التأثيرات فيما يتعلق بمستوي التوازن التنافسي ، حيث أن المباريات الفاصلة يمكن ان تعيد تشكيل نتائج الموسم العادي وبشكل كبير ، والجانب الأكثر أهمية أنها تعيد ترتيب النتائج بطريقة ليس بها حيادية فيما يتعلق برواتب اللاعبيين ، وقد وجدت هذه الدراسة – وعلي سبيل المثال – أن مباريات بطولة (NHL) وخلال الفترة الزمنية من ١٩٩٤م – وحتي ٢٠٠٤م فأن فوز الفرق في ملحق

المسابقات هو أقل إعتماداً علي نظام رواتب اللاعبيين عنهم خلال الفترة التي يستغرقها الموسم الرياضي العادي ، وقامت الدراسة أيضاً بتحليل التأثيرات المختلفة لأنواع محدده من نظام المنافسة في ملحق المسابقات الرياضية الفاصلة ، وقد وجدت الدراسة ان اختيار نظام الجولات كنظام للمنافسة في ملحق المسابقات الرياضية يؤدي إلي إضطرابات تحدث في هذه المنافسات .

٥. دراسة جاباري ، تاغيبور . Jabari. N, Taghipour. Z, (٢٠١٣م)(١٢) بعنوان إدارة المنافسات الرياضية القائمة علي أساس التوازن التنافسي – دراسة حالة لمواسم الدوري في الدول الأسيوية من سنة ٢٠٠٩م – وحتي سنة ٢٠١٠م ، واستهدفت هذه الدراسة المقارنة بين مستوي التوازن التنافسي بين مواسم الدوري الممتاز لكرة القدم في موسم ٢٠٠٩م – ٢٠١٠م ، ومن ثم ترتيب هذه الدول وفقاً لمستوي التوازن التنافسي ، وقامت هذه الدراسة بتحليل بطولة الدوري في ١٩ دولة أسيوية (١١ بطولة دوري في غرب أسيا) ، و(٨ بطولات في دول شرق أسيا) ، والبيانات التي اعتمدت عليها الدراسة كانت بيانات ثانوية وتم تجميعها من الشكل النهائي لجدول مسابقات الدوري في الدول عينة الدراسة ، تم استخدام الأسلوب الأحصائي C5ICB لتحليل البيانات ، وكانت أهم النتائج أن التوازن التنافسي يؤثر إيجابياً علي مستوي المسابقات الرياضية فيؤدي إلي زيادة الإقبال الجماهيري مما يؤدي إلي زيادة في مبيعات التذاكر ، وزيادة الاستثمارات في البث التليفزيوني ، فكلها مزايا تؤدي إلي إقامة منافسات الدوري بجودة عالية ، وعلية فأن المؤسسات المنوطة بإقامة مسابقات دوري كرة القدم لابد أن توفر الظروف الملائمة لزيادة التنافس بين الفرق في المسابقة حتي تحوز علي منافع وإقبال جماهيري أكبر ونسب مبيعات أعلي .

إجراءات البحث :

منهج البحث :

استخدم الباحثان المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وتحقيقاً لهدفه والإجابة علي تساؤلاته .

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث في قيادات وزارة الرياضة بجمهورية مصر العربية ، وأعضاء مجلس إدارة الإتحاد المصري لكرة القدم ، وأعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية المشاركة في الدوري العام المصري لكرة القدم ، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة ، وتم الاستعانة بعدد (٣٠) فرد من عينة الدراسة الاستطلاعية لإجراء المعاملات العلمية الخاصة بتقنين الاستبيان ، وبلغ حجم عينة

الدراسة الأساسية التي طبق عليها الإستبيان (١٠٧) فرد ، وتم استبعاد (٢٢) استماره لعدم استيفائها شروط التطبيق ، وبذلك بلغ حجم العينة (٨٥) فرد من إجمالي مجتمع البحث كما هو موضح بجدول (١)

جدول (١)

توصيف مجتمع وعينة البحث

م	مجتمع البحث	الإجمالي	عينة الدراسة الإستطلاعية	عينة الدراسة الأساسية
١	قيادات وزارة الرياضة	٤١	١١	١٩
٢	أعضاء مجلس إدارة الإتحاد المصري لكرة القدم	١١	٢	٥
٣	أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية المشاركة في الدوري العام	١٨٩	١٧	٨٣
المجموع		٢٤١	٣٠	١٠٧
النسبة المئوية %		%١٠٠	١٢.٤٤	٤٤.٣٩

أدوات جمع البيانات :

استخدم الباحثان أدوات جمع البيانات التالية :

- المقابلة الشخصية .
- تحليل المحتوي والوثائق .
- الاستبيان .

قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان خاصة بالتشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي كأداة لجمع البيانات والمعلومات التي يمكن من خلالها تحقيق أهدف البحث .

الدراسة الإستطلاعية :

قام الباحثان بإجراء الدراسة الإستطلاعية في الفترة من ٢٠١٣/٧/٧م إلي ٢٠١٣/٧/١٨م علي عينة عشوائية من المجتمع الأصلي ومن خارج الدراسة الأساسية ولها نفس الخصائص والشروط بلغت (٣٠) فرد أي بنسبة ١٢.٤٤% من إجمالي مجتمع البحث .

المعاملات العلمية للاستبيان :

صدق الاتساق الداخلي :

قام الباحثان باستخراج قيمة معامل الارتباط لاختبار صدق الاستبيان من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة الاستبيان ككل ، وقد أسفرت نتائج الاستجابات عن مايلي :

جدول (٢)

قيمة معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والمجموع الكلي لدرجات استجابة أفراد العينة الإستطلاعية لاستبيان التشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي

م	العبـــــارات	قيمة معامل الارتباط* (ن = ٣٠)
١	تطبيق نظام قانوني للتوازن التنافسي تدعمة وزارة الرياضة .	٠,٣٧٧
٢	وضع نظام محكم لإدارة المنافسة بين الأندية الرياضية .	٠,٥٩٥
٣	تناول التشريعات الحالية حق الأندية الرياضية في التنافس بصورة متوازنة .	٠,٤٤١
٤	التخلص من المعوقات الإدارية وتطبيق مبدأ المركزية .	٠,٦٩١
٥	تطبيق نظام للثواب والعقاب بصورة واضحة بين اللاعبين والأندية .	٠,٢٢١
٦	اللجوء إلي الاتحاد المصري لكرة القدم لفض المنازعات قبل اللجوء إلي القضاء المدني .	٠,٥٧٥
٧	ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أسعار اللاعبين .	٠,٧٢٧
٨	ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أجور المدربين .	٠,٦١٣
٩	ضرورة وجود قنوات شرعية واضحة يجب اتباعها من إدارات الأندية واللاعبين لحسم النزعات .	٠,٧٠٨
١٠	إيجاد صفة مهنية للاعب الرياضي داخل المجتمع من خلال قانون العاملين بالدولة .	٠,٧٣٦
١١	وضع ضوابط لعمليات انتقال اللاعبين بين الأندية الرياضية .	٠,٥١٤
١٢	وضع ضوابط تنظيمية لسلوكيات اللاعبين أثناء المنافسات الرياضية .	٠,٢٩٣
١٣	وضع ضوابط قانونية تحكم علاقة اللاعب بالنادي والاتحاد .	٠,٥٥٦
١٤	وضع قواعد لاختيار الحكام والارتقاء بمستوي التحكيم في المجال الرياضي .	٠,٥٨٢
١٥	وضع عقوبات رادعة لحسم المنازعات بطريقة عادلة بين الأندية الرياضية .	٠,٣٥٣
١٦	وضع ضوابط تنظم العلاقة بين الأندية واتحاد اللعبة في مواجهة التعصب وشغب الملاعب أثناء المنافسات .	٠,٦٧٥
١٧	المتابعة المستمرة للضوابط القانونية وتطويرها بصفة مستمرة وفقاً لما يستجد من متغيرات للتأكد من فاعليتها .	٠,٤٧٠
١٨	اتباع مبدأ الديمقراطية في وضع الضوابط القانونية بحيث يشارك كل المؤسسات الرياضية المنوطة بتنفيذها	٠,٥٦٢
١٩	تشكيل لجان متخصصة بالإتحادات الرياضية تباشر حقوق الأندية الرياضية في التنافس .	٠,٥٧٨
٢٠	تعديل القانون والتشريعات الرياضية الحالية في عديد من النواحي (الإدارية – الهيكلية – التمويلية)	٠,٦٦٧
٢١	تشريع قوانين جديده تحمي حقوق الأندية الرياضية في التنافس .	٠,٦٤٠
٢٢	وجود ما ينص علي التوازن التنافسي في القوانين الخاصة بالأندية الرياضية .	٠,٥٧٤
٢٣	تشكيل محكمة رياضية معتمدة من وزارة العدل لها أحكام نهائية لاتتعارض مع الحقوق الدستورية للمواطن	٠,٧٢٠

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٤٩

قام الباحثان باستبعاد عبارتين هي (٥) ، (١٢) وذلك لعدم ارتباطها بمجموع محورها ، وبذلك يصبح العدد النهائي لعبارات الاستبيان (٢١) عبارة .

الثبات :

للتحقق من ثبات الاستبيان قام الباحثان باستخدام التجزئة النصفية عن طريق معامل ألفا Alpha للثبات وفقاً للمعادلة الإحصائية لكل من "كودر kuder" ، و"رتشاردسون Richardson" ووفقاً لما اقترحة "كرونباخ Cronbach" حيث يمثل معامل ألفا Alpha متوسط المعاملات الناتجة عن تجزئة الاختبار إلي أجزاء بطرق مختلفة ، ولذلك فإنه يمثل معامل الارتباط بين أي جزئين من أجزاء الاستبيان .

جدول (٣)

قيمة معامل الثبات ألفا Alpha استجابة أفراد العينة الإستطلاعية

لاستبيان التشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي

م	العبـــــارات	قيمة معامل الارتباط* (ن = ٣٠)
١	تطبيق نظام قانوني للتوازن التنافسي تدعمة وزارة الرياضة .	٠,٨٨٤
٢	وضع نظام محكم لإدارة المنافسة بين الأندية الرياضية .	
٣	تناول التشريعات الحالية حق الأندية الرياضية في التنافس بصورة متوازنة .	
٤	التخلص من المعوقات الإدارية وتطبيق مبدأ المركزية .	
٥	اللجوء إلي الاتحاد المصري لكرة القدم لفض المنازعات قبل اللجوء إلي القضاء المدني .	
٦	ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أسعار اللاعبين .	
٧	ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أجور المدربين .	
٨	ضرورة وجود قنوات شرعية واضحة يجب اتباعها من إدارات الأندية واللاعبين لحسم النزعات .	
٩	إيجاد صفة مهنية للاعب الرياضي داخل المجتمع من خلال قانون العاملين بالدولة .	
١٠	وضع ضوابط لعمليات انتقال اللاعبين بين الأندية الرياضية .	
١١	وضع ضوابط قانونية تحكم علاقة اللاعب بالنادي والاتحاد .	
١٢	وضع قواعد لاختيار الحكام والارتقاء بمستوي التحكيم في المجال الرياضي .	
١٣	وضع عقوبات رادعة لحسم المنازعات بطريقة عادلة بين الأندية الرياضية .	
١٤	وضع ضوابط تنظم العلاقة بين الأندية واتحاد اللعبة في مواجهة التعصب وشغب الملاعب أثناء المنافسات .	
١٥	المتابعة المستمرة للضوابط القانونية وتطويرها بصفة مستمرة وفقاً لما يستجد من متغيرات للتأكد من فاعليتها .	
١٦	اتباع مبدأ الديمقراطية في وضع الضوابط القانونية بحيث يشارك كل المؤسسات الرياضية المنوطة بتنفيذها	
١٧	تشكيل لجان متخصصة بالاتحادات الرياضية تباشر حقوق الأندية الرياضية في التنافس .	
١٨	تعديل القانون والتشريعات الرياضية الحالية في عديد من النواحي (الإدارية – الهيكلية – التمويلية)	
١٩	تشريع قوانين جديده تحمي حقوق الأندية الرياضية في التنافس .	
٢٠	وجود ما ينص علي التوازن التنافسي في القوانين الخاصة بالأندية الرياضية .	
٢١	تشكيل محكمة رياضية معتمدة من وزارة العدل لها أحكام نهائية لاتتعارض مع الحقوق الدستورية للمواطن	

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٤٩

يتضح من جدول (٣) قيمة معامل الثبات بطريقة ألفا Alpha للاستبيان الخاص بالعوامل الداعمة لتطبيق التوازن التنافسي حيث بلغت (٠.٨٨٤) ، وهي دالة إحصائياً عند مستوي (٠,٠٥) مما يدل علي أن الاستبيان علي درجة عالية من الثبات .

تطبيق الاستبيان :

قام الباحثان بتطبيق استمارة الاستبيان في صورتهما النهائية علي عينة البحث وقوامها (١٠٧) فرد من قيادات وزارة الرياضة بجمهورية مصر العربية ، وأعضاء مجلس إدارة الإتحاد المصري لكرة القدم ، وأعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية المشاركة في الدوري العام المصري لكرة القدم ، وذلك في الفترة من ٢٠١٣/١٠/٢٣م إلي ٢٠١٣/١٢/١٢م ، وبعد الإنتهاء من تطبيق الاستبيان قام الباحث بتفريغ البيانات في كشوف معدة لذلك تمهيداً لإجراء المعالجات الإحصائية لها .

عرض ومناقشة النتائج :

تحقيقاً لهدف البحث وتساؤلاته ، كان علي الباحث تناول عرض النتائج علي النحو التالي :

جدول (٤)

الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة الأساسية في عبارات

استبيان التشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي

ن = ٨٥

م	العبـــــارات	نعم		إلي حد ما		لا		الوزن الترجيحي	الأهمية النسبية	الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
١	تطبيق نظام قانوني للتوازن التنافسي تدعمة وزارة الرياضة .	٤١	٤٨.٢٤	٣٠	٣٥.٢٩	١٤	١٦.٤٧	١٩٧	٧٧.٢٥	٣
٢	وضع نظام محكم لإدارة المنافسة بين الأندية الرياضية .	٣٨	٤٤.٧١	٢٦	٣٠.٥٩	٢١	٢٤.٧١	١٨٧	٧٣.٣٣	٦
٣	تناول التشريعات الحالية حق الأندية الرياضية في التنافس بصورة متوازنة .	٢٧	٣١.٧٦	٣٣	٣٨.٨٢	٢٥	٢٩.٤١	١٧٢	٦٧.٤٥	٢٠
٤	التخلص من المعوقات الإدارية وتطبيق مبدأ المركزية .	٣٤	٤٠.٠٠	٣٠	٣٥.٢٩	٢١	٢٤.٧١	١٨٣	٧١.٧٦	٧
٥	اللجوء إلي الاتحاد المصري لكرة القدم لفض المنازعات قبل اللجوء إلي القضاء المدني .	٣٦	٤٢.٣٥	٣٣	٣٨.٨٢	١٦	١٨.٨٢	١٩٠	٧٤.٥١	٤
٦	ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أسعار اللاعبين .	٤٥	٥٢.٩٤	٢٥	٢٩.٤١	١٥	١٧.٦٥	٢٠٠	٧٨.٤٣	٢
٧	ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أجور المدربين .	٢٩	٣٤.١٢	٣٤	٤٠.٠٠	٢٢	٢٥.٨٨	١٧٧	٦٩.٤١	١٢
٨	ضرورة وجود قنوات شرعية واضحة يجب اتباعها من إدارات الأندية واللاعبين لحسم النزعات .	٢٧	٣١.٧٦	٤٠	٤٧.٠٦	١٨	٢١.١٨	١٧٩	٧٠.٢٠	١١
٩	إيجاد صفة مهنية للاعب الرياضي داخل المجتمع من خلال قانون العاملين بالدولة .	٤٩	٥٧.٦٥	١٩	٢٢.٣٥	١٧	٢٠.٠٠	٢٠٢	٧٩.٢٢	١
١٠	وضع ضوابط لعمليات انتقال اللاعبين بين الأندية الرياضية .	٢٣	٢٧.٠٦	٤٥	٥٢.٩٤	١٧	٢٠.٠٠	١٧٦	٦٩.٠٢	١٥

تابع جدول (٤)

الأهمية النسبية لآراء عينة الدراسة الأساسية في عبارات

استبيان التشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي

ن = ٨٥

م	العبـــــارات	نعم		إلي حد ما		لا		الوزن الترجيحي	الأهمية النسبية	الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
١١	وضع ضوابط قانونية تحكم علاقة اللاعب بالنادي والاتحاد .	٢٩	٣٤.١٢	٣٠	٣٥.٢٩	٢٦	٣٠.٥٩	١٧٣	٦٧.٨٤	١٨
١٢	وضع قواعد لاختيار الحكام والارتقاء بمستوي التحكيم في المجال الرياضي .	٢٦	٣٠.٥٩	٤٠	٤٧.٠٦	١٩	٢٢.٣٥	١٧٧	٦٩.٤١	١٢
١٣	وضع عقوبات رادعة لحسم المنازعات بطريقة عادلة بين الأندية الرياضية .	٢٧	٣١.٧٦	٣٧	٤٣.٥٣	٢١	٢٤.٧١	١٧٦	٦٩.٠٢	١٥
١٤	وضع ضوابط تنظم العلاقة بين الأندية واتحاد اللعبة في مواجهة التعصب وشغب الملاعب أثناء المنافسات .	٣٠	٣٥.٢٩	٢٩	٣٤.١٢	٢٦	٣٠.٥٩	١٧٤	٦٨.٢٤	١٧
١٥	المتابعة المستمرة للضوابط القانونية وتطويرها بصفة مستمرة وفقاً لما يستجد من متغيرات للتأكد من فاعليتها .	٢٤	٢٨.٢٤	٣٨	٤٤.٧١	٢٣	٢٧.٠٦	١٧١	٦٧.٠٦	٢١
١٦	اتباع مبدأ الديمقراطية في وضع الضوابط القانونية بحيث يشارك كل المؤسسات الرياضية المنوطة بتنفيذها	٣٤	٤٠.٠٠	٣٠	٣٥.٢٩	٢١	٢٤.٧١	١٨٣	٧١.٧٦	٧
١٧	تشكيل لجان متخصصة بالاتحادات الرياضية تباشر حقوق الأندية الرياضية في التنافس .	٢٦	٣٠.٥٩	٣٦	٤٢.٣٥	٢٣	٢٧.٠٦	١٧٣	٦٧.٨٤	١٨
١٨	تعديل القانون والتشريعات الرياضية الحالية في عديد من النواحي (الإدارية – الهيكلية – التمويلية)	٢٤	٢٨.٢٤	٤٤	٥١.٧٦	١٧	٢٠.٠٠	١٧٧	٦٩.٤١	١٢
١٩	تشريع قوانين جديده تحمي حقوق الأندية الرياضية في التنافس .	٢٩	٣٤.١٢	٤٠	٤٧.٠٦	١٦	١٨.٨٢	١٨٣	٧١.٧٦	٧
٢٠	وجود ما ينص علي التوازن التنافسي في القوانين الخاصة بالأندية الرياضية .	٣١	٣٦.٤٧	٣٥	٤١.١٨	١٩	٢٢.٣٥	١٨٢	٧١.٣٧	١٠
٢١	تشكيل محكمة رياضية معتمدة من وزارة العدل لها أحكام نهائية لاتتعارض مع الحقوق الدستورية للمواطن	٤٠	٤٧.٠٦	٢٣	٢٧.٠٦	٢٢	٢٥.٨٨	١٨٨	٧٣.٧٣	٥

يوضح جدول (٤) الخاص باستجابات عينة الدراسة الأساسية في عبارات استبيان التشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي مايلي :

- أعلي نسبة مئوية للاستجابة (نعم) قدرها (٥٧.٦٥%) للعبارة رقم (٩) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (نعم) قدرها (٢٧.٠٦%) للعبارة رقم (١٠) .
- أعلي نسبة مئوية للاستجابة (إلي حد ما) قدرها (٥٢.٩٤%) للعبارة رقم (١٠) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (إلي حد ما) قدرها (٢٢.٣٥%) للعبارة رقم (٩) .
- أعلي نسبة مئوية للاستجابة (لا) قدرها (٣٠.٥٩%) للعبارتين رقم (١١ ، ١٤) ، وأقل نسبة مئوية للاستجابة (لا) قدرها (١٦.٤٧%) للعبارة رقم (١) .

- استجابات عينة الدراسة الأساسية في جميع عبارات استبيان التشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي قد حققت نسبة أكبر من (٦٥%) وهي النسبة التي ارتضاها الباحث ، وقد كانت أعلي نسبة مئوية قدرها (٧٩,٢٢%) للعبارة رقم (٩) ، وأقل نسبة مئوية قدرها (٦٧,٠٦%) للعبارة رقم (١٥) .

ومن خلال العرض السابق أشارت نتائج جدول (٤) الخاص باستجابات عينة الدراسة الأساسية في عبارات استبيان التشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي إلي :

- إيجاد صفة مهنية للاعب الرياضي داخل المجتمع من خلال قانون العاملين بالدولة .
- ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أسعار اللاعبين .
- تطبيق نظام قانوني للتوازن التنافسي تدعمة وزارة الرياضة .
- اللجوء إلي الاتحادات الرياضية المتخصصة لفض المنازعات قبل اللجوء إلي القضاء المدني .
- تشكيل محكمة رياضية معتمدة من وزارة العدل لها أحكام نهائية لاتتعارض مع الحقوق الدستورية للمواطن .
- وضع نظام محكم لإدارة المنافسة بين الأندية الرياضية .
- التخلص من المعوقات الإدارية وتطبيق مبدأ المركزية .
- المتابعة المستمرة للضوابط القانونية وتطويرها بصفة مستمرة وفقاً لما يستجد من متغيرات للتأكد من فاعليتها .

- تشريع قوانين جديدة تحمي حقوق الأندية الرياضية في التنافس .
- وجود ما ينص علي التوازن التنافسي في القوانين الخاصة بالأندية الرياضية .
- ضرورة وجود قنوات شرعية واضحة يجب اتباعها من إدارات الأندية واللاعبين لحسم النزعات .
- ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أجور المدربين .
- وضع ضوابط قانونية تحكم علاقة اللاعب بالنادي والاتحاد .
- تعديل القانون والتشريعات الرياضية الحالية في عديد من النواحي (الإدارية – الهيكلية – التمويلية)
- وضع ضوابط لعمليات انتقال اللاعبين بين الأندية الرياضية .
- وضع قواعد لاختيار الحكام والارتقاء بمستوي التحكيم في المجال الرياضي .
- وضع عقوبات رادعة لحسم المنازعات بطريقة عادلة بين الأندية الرياضية .
- وضع ضوابط تنظيمية لسلوكيات اللاعبين أثناء المنافسات الرياضية .
- تشكيل لجان متخصصة بالاتحادات الرياضية تباشر حقوق الأندية الرياضية في التنافس .
- تناول التشريعات الحالية حق الأندية الرياضية في التنافس بصورة متوازنة .
- وضع ضوابط تنظم العلاقة بين الأندية واتحاد اللعبة في مواجهة التعصب وشغب الملاعب أثناء المنافسات .

ويري الباحثان أنه لزاماً علينا مواكبة التطور الحادث في المجال الرياضي ، وتطبيق النظم المستحدثة لإدارة المنافسات الرياضية ، ومن ثم مناقشة قضية التوازن التنافسي التي تحقق المساواة بين الفرق الرياضية المختلفة ، حيث يعطي ذلك دلائل كبيرة علي تحليل كافة الآثار المرتبطة بالمنافسات الرياضية من خلال التشريعات واللوائح التي تعمل علي تحقيق التوازن التنافسي بعد أن تحولت الأندية الصغري إلي معامل تفريغ للأندية الكبري (الجماهيرية) فاللاعب يطلب مايشاء وهذا هو حال سوق العرض والطلب فعملية انتقال اللاعبين بين الأندية أصبحت استنزاف لموارد الأندية ، وبعد أن أصبحت الأندية تشكو الإفلاس طوال الموسم ، فيجب ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة لتصنيف وتحديد أسعار اللاعبين من أجل توسيع دائرة المنافسة ، ورفع مستوي أداء اللاعبين ، ومن ثم إيجاد صفة مهنية للاعبين داخل المجتمع من خلال قانون العاملين بالدولة .

ويؤكد كل من كمال درويش ، والسعدني خليل السعدني (٢٠٠٦م) أن نظام الإحتراف في كرة القدم يطبق وفقاً لأنظمة شرعية دولية من خلال الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا ولا تتدخل الدول فيه ، وفي الوقت نفسة نجد أنه يطبق في مصر بدون شرعية حيث نجد تضارباً بين متغيرات ومتطلبات نظام الاحتراف مع النظام

التشريعي الرياضي للدولة ، إذن فكيف يطبق الاحتراف في ظل الإجراءات الحكومية ، وأين التشريع الذي يحمي حقوق الأندية والتي تعجز عن حماية حقوقها بالرغم من أننا نطبق الاحتراف ونتحدث عن صناعة كرة القدم ، فبدون تشريعات ولوائح ستجد الأندية المصرية صعوبات في تطبيق فكر الاحتراف بنجاح ، ولذلك يجب وضع إستراتيجية تشريعية مرحلية جديدة تواكب التطورات الرياضية العالمية . (٨ : ١٤٣)

ويري الباحثان أنه طبقاً لتعليمات الإتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) بأنة يجب إنشاء محكمة رياضية خاصة بشئون لعبة كرة القدم ، وذلك فيما يخص حل النزاعات بين عناصر لعبة كرة القدم ، أما فيما يخص كيفية حل المنازعات في المجال الرياضي فيري معظم الخبراء في المجال الرياضي ضرورة وجود محكمة قضائية رياضية عامة لجميع الأنشطة الرياضية ، وأن تكون معتمدة من وزارة العدل ، وتشكل من هيئة قضائية وخبراء في المجال الرياضي ومتخصصين لتوضيح الأمور الفنية ، وتكون علي غرار المحاكم القضائية المتخصصة .

وفي هذا الصدد يشير كل من أحمد عبد الفتاح أحمد سالم (٢٠٠٤م)(١) ، عطية سعد الشبراخيتى (٢٠٠٦م)(٣) إلي الموافقة علي إنشاء أندية خاصة ، وتحويل الأندية الحالية إلي هيئات مساهمة علي غرار الشركات والمؤسسات التجارية والإنتاجية علي أساس أن الرياضة التنافسية ورياضة الاحتراف يجب أن تمول نفسها بنفسها مع وجود مجموعة من المقومات أهمها التشريعات الموجودة حالياً وضرورة تعديلها من النواحي (الإدارية – الهيكلية – التمويلية) ، ضرورة الإتجاه لخصخصة الأندية لما سوف يعود علي الأعضاء بالنفع والارتقاء بمستوي الخدمة المقدمة نتيجة لزيادة قيمة التدفقات النقدية لعائدات الممارسة الرياضية والمنافسات .

ويؤكد كل من جمال مصطفي الزهير (٢٠١٠م)(٢) ، مصطفي أحمد عزام (٢٠٠٨م)(١٠) أن وجود قصور في السياسات والتشريعات والقوانين الرياضية التي تؤثر في اقتصاديات الرياضة بالأندية الرياضية ، وغياب الكوادر الإدارية والفنية والإعلامية المؤهلة والمتخصصة في المجال الرياضي والاقتصادي القادرة علي مواجهة مشكلات اقتصاديات الأندية الرياضة ، ووجود قصور في الإمكانات المادية بالنسبة للبنية التحتية في الأندية الرياضية من مرافق ومنشآت وأجهزة وأدوات وتمويل سواء كان حكومي أو أهلي أو ذاتي قد تؤثر في اقتصاديات الرياضة بالأندية الرياضية .

ويري الباحثان أنه يجب وضع قوانين قوية ومنظمة وشاملة تحمي حقوق الأندية الرياضية للتنافس وتطبيق التوازن التنافسي ، ومن جانب آخر المتابعة المستمرة لتلك الضوابط القانونية وتطويرها بصفة مستمرة وفقاً لما يستجد من متغيرات للتأكد من فاعليتها ، حيث أنه لم يعد قانون الرياضة ولوائح الهيئات الأهلية

تتناسب مع المفاهيم والمتغيرات المستحدثة في الرياضة ، فقد تغير الفكر الرياضي ولم تعد القيود القانونية ولوائحها التي تفرضها الجهة الإدارية علي الهيئات الرياضية الأهلية من لجنة أولمبية واتحادات وأندية تتماشي مع متطلبات العصر الحديث ولا تواكب التحولات العالمية في الرياضة والتي فرضت نفسها في ظل تواجد العولمة الرياضية ، ولا يمكن إغفالها ومنها اقتصاديات الرياضة ، التمويل ، التسويق ، الاستثمار ، الخصخصة ، الاحتراف ، صناعة الرياضة ، وما إلي ذلك من متغيرات عملت علي تغير المفاهيم ، حيث أصبح من الضروري تعديل قانون الرياضة حتي تستطيع مواكبة تطورات العصر ولا تنفصل عن التطور الرياضي .

الاستخلاصات : من خلال عرض ومناقشة النتائج خلصت الدراسة إلي ما يلي :

- إيجاد صفة مهنية للاعب الرياضي داخل المجتمع من خلال قانون العاملين بالدولة .
- ضرورة وجود معيار بالاتحادات الرياضية المتخصصة القدم لتصنيف وتحديد أسعار اللاعبين .
- تطبيق نظام قانوني للتوازن التنافسي تدعمة وزارة الرياضة .
- اللجوء إلي بالاتحادات الرياضية المتخصصة لفض المنازعات قبل اللجوء إلي القضاء المدني .
- تشكيل محكمة رياضية معتمدة من وزارة العدل لها أحكام نهائية لاتتعارض مع الحقوق الدستورية للمواطن .

التوصيات : في ضوء الاستخلاصات أوصت الدراسة بما يلي :

١. مواجهة المنافسة العالمية ذات الحركة الأسرع والمرونة الأقدر علي التكيف مع تطور التقنيات الحديثة والمهارات الجديدة المبتكرة في العلوم الرياضية .
٢. انطلاق المنافسة الرياضية من الحيز المحلي إلي التعامل مع المصادر العالمية والتقنية الحديثة .
٣. البحث عن مصادر تمويل جديدة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات والاحتياجات في ضوء طموحات تطويرالأداء الرياضي للوصول إلي منصات التتويج وتحقيق البطولات الرياضية .
٤. التنافس والتطوير في المجال الرياضي باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

١. أحمد عبد الفتاح سالم	:	الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية ، دراسة تنبؤية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
٢. جمال مصطفي الزهير	:	معوقات اقتصاديات بعض الأندية الرياضية بدولة الكويت ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٠م .
٣. خليفة حسن بهبهاني	:	موسوعة الإدارة في المنظمات الرياضية ، الطبعة الأولي ، مطبعة الفيصل ، الكويت ، ٢٠٠٤م .
٤. سعد أحمد شلبي	:	الإتجاهات الحديثة في الإدارة الرياضية ، مكتبة ٦ أكتوبر ، المنصورة ، ٢٠٠٦م .
٥. عبد الحميد سيد عثمان	:	عقد إحتراف لاعب كرة قدم "مفهومة – طبيعتة القانونية – نظامة القانوني" ، الطبعة الأولي ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، ٢٠٠٧م .
٦. عطية سعد على الشبراخيتى	:	استثمار الأندية المصرية لنشاط رياضة كرة القدم اقتصادياً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٦م .
٧. عماد الدين عباس أبو زيد	:	التخطيط والأسس العلمية لبناء وإعداد الفريق في الألعاب الجماعية (نظريات – تطبيقات) ، الطبعة الأولي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م
٨. كمال الدين عبد الرحمن درويش ، السعدني خليل السعدني	:	الإحتراف في كرة القدم (المفهوم – الواقع – المقترح) ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
٩. محمد حسن علاوي	:	علم نفس التدريب والمنافسة الرياضية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٢م
١٠. مصطفي أحمد سيد إبراهيم عزام	:	العائد الاقتصادي لحقوق البث التليفزيوني للأندية الرياضية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٨م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

11. Helmut M .Dietl, Martin Grossmann , and Markus Lang	:	Competitive Balance and Revenue Sharing in Sports Leagues With Utility – Maximizing Teams, Journal of Sport Economics, 2011.
12. Jabari. N, Taghipour. Z, Others	:	The League Management based on Competitive Balance – A Case Study in Asian Countries from 2009-2010 Seasons, Journal of Physical Education and Sports Management, Vol. 4(1) pp. 1-4 January 2013.
13. Julio del Corral	:	Competitive Balance and Match Uncertainty in Grand-slam Tennis – Effects of Seeding System, Gender, and Court Surface, Journal of Sport Economics, Vol.10 No. 6, December 2009.
14. Neil Longiey, Nelson j	:	The Effects of Playoff Tournaments on Competitive Balance Outcomes in the NHL and NBA, Journal of Sport Economics, 2012.
15. Travis Lee,	:	Competitive Balance in The National Football League After the 1993 Collective Bargaining Agreement, Journal of Sport Economics, 2010.

ثالثاً : الشبكة الدولية للمعلومات :

16 - http://www.filgoal.com/arabic/news.aspx?newsid=72662

17 - http://www.forum.kooora.com/f.aspx?t=258848771